

عن أبي حنيفة أنه حلف باللبس

## باب صلاة الجمعة

اتفقوا على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأيمان  
وغلطوا من قال هي فرض كتابية وإنما تجب على المقيم  
بالبلد فلا تلزم مسافرًا بالاتفاق ويحكى عن الزهري  
والشافعي وجوبها على المسافر إذا سمع النداء ولا تجب  
على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة إلا في رواية  
عن أحمد في العبد خاصة وقال داود تجب ولا تجب  
على الأعمى إذا لم يجد قائدًا بالاتفاق فإن وجب وجبت  
عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة  
لا تجب **فصل** ومن كان خارج المصنوع في موضع  
لا تجب فيه الجمعة وسمع النداء الزمه القصر عند مالك  
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة من سكن خارج  
الصور فلا جمعة عليه وإن سمع النداء من لا جمعة  
عليه كما في بلدة فيها جمعة مخبرين للجمعة والظاهر  
بالاتفاق وهل يكره الظاهر في جماعة يوم الجمعة  
في حق من لا يكرهه أئبان للجمعة قال أبو حنيفة  
يكره وقال مالك والشافعي وأحمد لا يكره بل  
قال الشافعي بين **فصل** إذا اتفق يوم عيد  
ويوم جمعة فالأصح عند الشافعي أن الجمعة لا تسقط  
عن أهل البلد بمسألة العيد وأما من حضر من أهل

القرى

القرى فالراجح عنده سقوطها عنهم فإذا أصابوا العيد  
جاز لهم أن ينصرفوا ويتركوا الجمعة وقال أبو حنيفة  
بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى أيضًا وقال  
أحمد لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد  
بل يسقط فرض الجمعة بمسألة العيد ويصكون الظاهر  
وقال عطاء سقطت الجمعة والظاهر بما في ذلك فلا  
مسألة بعد العيد إلى العصر **فصل** ومن كان من  
أهل البلد والجمعة وأراد السفر بعد الزوال لم يجوز  
له إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه ويتضرر بخلفه عن  
الرفقة وهل يجوز قبل الزوال قال أبو حنيفة  
ومالك يجوز وللشافعي قولان أصحهما عدم الجواز  
وهو قول أحمد قال إلا أن يكون سفر جهاد والبيع  
بعد الزوال مكروه وبعد الأذان الثاني حرام لكنه  
يصح عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد  
لا يصح **فصل** واختلفوا في الكلام حال الخطبة  
لمن لا يسمعها فقال الشافعي وأحمد يجوز والمسحوب  
الانصات وقال أبو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ  
سواء سمع أو لم يسمع وقال مالك الانصات واجب  
سواء قرب أم بعد واختلفوا في الكلام حال الخطبة  
لمن يسمعها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي  
في القديم تخيير الكلام على المستمع والمخاطب مع ألا